

تحقيق رؤية الكويت بالتحول إلى مركز مالي وتجاري وإقليمي

الناهض: نعمل مع شركاء إستراتيجيين لدفع التحول الرقمي في البلاد

الكويت على وشك تشكيل اللجنة المركزية العليا للتحول الرقمي بمشاركة جميع الوزارات

التركيز على تبني التقنيات الذكية الواعدة لتحسين جودة الخدمات للمواطنين والشركات

نعمل لجعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة وشفافية ومتاحة للجمهور من خلال التقنيات

خلق صناعات جديدة
لتسريع النمو وتوفير
المزيد من فرص العمل
للشباب الكويتي

تطوير إستراتيجية شاملة
للحوسبة السحابية
الآمنة والفاعلة
لتمكن المؤسسات من
استخدامها

يستخدم التقنيات الحديثة
في كافة مجالات الحياة
وأصبحت متلازمة أساسية
في أسلوب حياته.

وأضاف الدعيج في
كلمته خلال الجلسة الأولى
بالمؤتمر أن القطاع المصرفي
قام بخطوات كبيرة وتقدم
هائل في مجال التحول
الرقمي سواء من خلال
التطبيقات الرقمية أو
شركات «فينتك».

من جهته قال نائب رئيس
اللجنة العليا لوحدة تنظيم
التأمين عبدالله السنان في
كلمته إن الوحدة أطلقت
استراتيجيتها الأولى
للسنوات الأربع من 2023
حتى 2027 وأحد محاورها
الرئيسية الأربعة تعزيز
منظومة التحول الرقمي
للخدمات المقدمة في
القطاع.

وأضاف السنان أن المنصات
الإلكترونية تساهم في
معرفة المتطلبات التشريعية
لشركات التأمين والمتعاملين
معهم فضلا عن دقة البيانات
وزيادة مستوى الثقة في
القطاع مؤكدا في الوقت ذاته
ضرورة استخدام البيانات
والتحول الرقمي في تطوير
التشريعات وتطبيق
القوانين في هذا القطاع.
واختتم المؤتمر أعماله
اليوم بعد مناقشة ممثلين
من القطاعين العام والخاص
الفرص المشتركة للتحول
الرقمي وتبني التكنولوجيا.



الناهض وخالد مهدي خلال المؤتمر



الوزير مازن الناهض يلقي كلمته

دعم وتنويع الاقتصاد
الكويتي عبر تعزيز
البرمجيات والذكاء
الاصطناعي والروبوتات

إنشاء بيئات محفزة
للابتكار عبر تشجيع
التعاون بين الأوساط
الأكاديمية والصناعة

أكد وزير التجارة
والصناعة ووزير الدولة
لشؤون الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات مازن
الناهض مواصلة العمل مع
الشركاء الاستراتيجيين
في مجال التكنولوجيا
لدفع التحول الرقمي عبر
المؤسسات العامة لتحقيق
رؤية الكويت بالتحول
إلى مركز مالي وتجاري
وإقليمي.

وقال الناهض في كلمة
بافتتاح مؤتمر «الكويت
نحو التحول للاقتصاد
الرقمي» الذي تنظمه هيئة
تشجيع الاستثمار المباشر
إن جانحة «كورونسا»
أدت لتسريع وتسهيل
التعاون بين القطاعين العام
والخاص.

وأضاف الناهض أن ذلك
تم عبر التركيز على تبني
التقنيات الذكية الواعدة
والشراكة الاستراتيجية
مع عمالقة التكنولوجيا
لتسريع التحول وتحسين
جودة الخدمات للمواطنين
والشركات.

وعدد أمثلة ناجحة على
التطبيقات الحكومية أبرزها
«سهل» و«سهل للأعمال»
إضافة إلى «هويتي» وغيرها
مؤكدا أن الوزارة تعمل
لجعل الخدمات الحكومية
أكثر كفاءة وشفافية ومتاحة
للجمهور من خلال التحول
الرقمي عبر تنفيذ خدمات
الحكومة الإلكترونية

«تكنولوجيا المعلومات»: التحول الرقمي ركيزة أساسية في رؤية «كويت جديدة 2035»



جانب من مشاركة المسؤولين والمتخصصين في مؤتمر الميكنة

أكد الجهاز المركزي لتكنولوجيا
المعلومات أمس الأربعاء
أهمية الميكنة في تحسين ورفع
مستوى جودة العمل في القطاع
الحكومي والخاص مبينا أن
التحول الرقمي يمثل ركيزة
أساسية تستند إليها رؤية
«كويت جديدة 2035» لتحسين
مستوى الجودة ودفع الاقتصاد
نحو تحول رقمي آمن.

وقال المستشار الفني في
الجهاز الدكتور أنور الحربي في
كلمته بافتتاح مؤتمر «الميكنة
مفتاح التحول الرقمي» إن
التحول الهائل للتكنولوجيا
الرقمية أدى لتعرض العديد

من المؤسسات والشركات
لمخاطر وتحديات كثيرة من
خلال سعيهم نحو خلق بيئة
رقمية آمنة إذ يطمح القطاعان
الحكومي والخاص لزيادة
الكفاءة التشغيلية للتحول
الرقمي الآمن.
وأضاف الحربي أن المؤتمر
الذي يستمر يومين بسلط
الضوء على أحدث ماتوصلت
إليه الابتكارات والمنهجيات في
ميكنة التحول الرقمي وأفضل
الممارسات العالمية والحلول
المتكررة للتحول على تلك
التحديات التي تواجهها جميع
القطاعات في الكويت.

وتعزيز الربط الرقمي
في الدولة والاستمرار في
مشاريع استكمال شبكة
الأيلاف الضوئية «الفاير»
من خلال مشروع الشراكة
بين القطاعين وتنمية القوى
العاملة ورعاية الجيل
القادم من القادة بتمكينهم
بالمهارات الرقمية المناسبة
من خلال مسارات تدريبية
متخصصة.

وقال إن الكويت على وشك
تشكيل اللجنة المركزية
العليا للتحول الرقمي
بمشاركة كافة الوزارات
والجهات الحكومية ذات

الناشئة.
وأكد الناهض أن الوزارة
في ظل رؤية «كويت جديدة
2035» تعمل على تعظيم
الاستفادة من تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات
لدفع التنويع الاقتصادي
وخلق صناعات جديدة
وتعزيز القدرة التنافسية
في السوق العالمية وتسريع
النمو في الاقتصاد الرقمي
وخلق المزيد من فرص العمل
للشباب الكويتي.

وأوضح أن الوزارة تركز
على تطوير قطاع تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات

تسبب بإصابة 4 مهندسين تم اسعافهم إلى مستشفى مبارك الكبير

«الكهرباء»: انفجار في محطة التحويل الرئيسية «السالمية ب» أثناء إجراء الصيانة الدورية



أحد رجال الإطفاء خلال مكافحة الحريق الناجم عن الانفجار

أعلنت وزارة الكهرباء والماء أمس الأربعاء حدوث
انفجار في إحدى محطات جهد 33 كيلوفولت
في محطة التحويل الرئيسية «السالمية ب» أثناء
عمليات إجراء الصيانة الدورية.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن الانفجار أدى
إلى انقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء من منطقة
السالمية وعلى الفور توجهت فرق قوة الإطفاء العام
ووزارة الداخلية وفرق الطوارئ التابعة للوزارة
وقامت بعمل اللازم.

وأضافت أن الحادث أسفر عن إصابة أربعة موظفين
من إدارة صيانة محطات التحويل الرئيسية وتم
اسعافهم ونقلهم إلى مستشفى مبارك الكبير.
وأوضحت أنه جاري الكشف على المحطة لمعرفة
الأسباب التي أدت إلى وقوع الحادث حيث تم إعادة
التيار الكهربائي بشكل تدريجي بعد ظهر اليوم
 وإعادة المحطة للخدمة.

بناء على توجيهات القيادة السياسية لإصلاح التعليم العام في البلاد

وزير التربية: إعادة هيكلة المجلس الأعلى للتعليم ليكون جهة مستقلة

القرار متوافق مع توصية مجلس الوزراء واللجنة التعليمية و«فريق التطوير»

نحن أمام أولوية وطنية وركيزة أساسية لنهضة الوطن وأحد أهم متطلبات برامج التنمية

ومشاريع تطوير التعليم
العام بتحديد أبرز مهامها
ومخرجاتها وبرامجها
الزمنية وآليات تنفيذها
وميزانياتها التقديرية،
ومراجعة الاقتراح بقانون
إنشاء المجلس الأعلى
للتعليم.
وأعلن العدوانى أن
الفريق خطا خطوات
حقيقية وجادة، من خلال
تحديد II مشروعا لتطوير
التعليم ووضعنا غايات
لتنفيذ هذه المشاريع،
وهي: «مشروع حوكمة
و ضمان جودة المنظومة
التعليمية، مشروع تسكين
المناصب القيادية، مشروع
إعداد السياسة العامة
للتعليم، مشروع إعداد
الإطار الوطني لمعايير
مناهج التعليم العام،
ومشروع إنشاء مركز
للتدريب وتأهيل وطني،
للعلمين في التعليم العام،
ومشروع رخصة المعلم
والرخص المهنية التعليمية

ومنتظومة
ذات الصلة، ومشروع
الاعتماد الأكاديمي لكلية
التربية في جامعة
الكويت وكلية التربية
الأساسية في التطبيق،
مشروع الاختبارات
الوطنية " اختبار القبول
الجامعي"، ومشروع
تصنيف المدارس
ومنتظومة الحوافز ذات
الصلة، مشروع إعادة
هيكلية وزارة التربية،
مشروع دمج ذوي الإعاقة
في التعليم».



حمد العدوانى

وجمعية المعلمين، خلص
إلى إعادة هيكلة المجلس
الأعلى للتعليم، بما يشمل
تحديد علاقته مع وزارة
التربية والجهاز الوطني
للاعتماد الأكاديمي
و ضمان جودة التعليم
ومركز تطوير التعليم،
ليكون جهة مستقلة، وذلك
من أجل إعطاء الأولوية
للتعليم، واستقلالية
الجهات الرقابية في
المنظومة التعليمية لتكون
أكثر فعالية مما يساعد
في عملية حوكمة التعليم
و ضمان جودة المنظومة
التعليمية».

وعن أبرز مهام فريق
إصلاح التعليم أفاد
العدواني، أن الفريق مكلف
بوضع دراسة مستقبلية
حقيقية وواقعية ومحددة
الأهداف لارتقاء بالتعليم
في دولة الكويت من خلال
عدة مهام منها: تحديد
مبادرات ومشاريع تطوير
التعليم العام المطلوبة وفق

أكد وزير التربية وزير
التعليم العالي والبحث
العلمي د.حمد عبدالوهاب
العدواني، أن وزارة
التربية تضع المسامات
الأخيرة لخطوة تطوير
التعليم من خلال فريق
عمل تطوير التعليم العام
في دولة الكويت بالتنسيق
مع الجهات ذات الصلة،
بعد توصية مجلس
الوزراء واللجنة التعليمية
والصحية والشباب، في
ظل توجيهات القيادة
السياسية لإصلاح التعليم
العام في دولة الكويت.

وقال العدوانى في
تصريح صحفي، «إن
فريق عمل تطوير التعليم
في دولة الكويت والمشكل
من عناصر وطنية من
الأكاديميين المتخصصين
وخبراء الجودة وأهل
الميدان من منتسبي وزارة
التربية وأعضاء المبادرات
التربوية والمجتمع المدني
وهيئة مكافحة الفساد

منظومة التعليم المقترحة
في اقتراح قانون إنشاء
المجلس الأعلى للتعليم،
والتعريف بمبادرات